الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

منهجية إعداد المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2016-2020

على الصعيد الجهوي

يتم إعداد المخطط التنموي على الصعيد الجهوي من قبل المجالس الجهوية في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني، وهو ما يكرس الدور الجديد المرتقب للمجالس الجهوية في تدعيم اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية الرشيدة ضمن شراكة مع المستوى المركزي طبقا لما ورد في الفصل السابع من الدستور والمتعلق بالسلطة المحلية.

وينتظر أن تشهد عملية إعداد المخطط التنموي مشاركة فاعلة للجهات في رسم توجهاتها التنموية بالاعتماد على خصوصياتها وقدراتها الذاتية في ضبط أولوياتها التنموية في إطار نظرة شاملة تستجيب لطموحات سكان الجهات في التنمية الشاملة والعادلة مع الاخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة على توفير الاطار الملائم والموارد المادية والبشرية اللازمة ومراعاة ضغوطات الوضع الداخلي وخصوصيات المحيط الاقليمي والدولي.

وسيتم إعداد المخططات الجهوية في إطار نظرة استراتيجية قصد احداث نقلة نوعية في تنمية الجهات وسيمثل المخطط الخماسي 2016-2020 مرحلة هامة في تحديد هذه الرؤية وبداية تجسيمها من خلال البرامج والمشاريع التي سيتم اقرارها.

وسيتم تنظيم عملية إعداد المخطط التنموي على المستوى الجهوي وفق المنهجية التالية:

المرحلة الأولى : خلال شهر اوت 2015 : تقييم وتشخيص الوضع التنموي على مستوى الولاية

تتعلق هذه المرحلة بتقييم الوضع التنموي لفترة ما بعد الثورة، حيث يعتبر هذا التقييم هاما ومحوريا نظرا لارتباطه بفترة انتقالية شهدت عدة تطورات على المستوى السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي مع غياب مخطط تنموي حيث وقع اعتماد الميزانية السنوية كإطار وحيد تبرمج ضمنه المشاريع.

وسوف يمكن هذا التقييم من التعمق في الاستنتاجات والنتائج التي حققتها المشاريع المبرمجة سنويا وظروف انجازها. وسيشمل هذا التقييم القطاعين العام والخاص مع ابراز اهم الاستنتاجات:

1 ـ القطاع العام:

- تقييم كمي إجمالي للانجازات المالية حسب القطاعات (ملحق رقم 1).
- تقييم البرامج والمشاريع حسب تقدم الانجاز (ملحق رقم 2).
- تقييم نوعي يبرز أهم الانجازات المادية حسب القطاعات.
- تقييم نوعي يبرز أهم الاشكاليات التي تعترض انجاز المشاريع من الجوانب العقارية والمالية والفنية والادارية بالإضافة الى الموارد البشرية واللوجستية في علاقة بالحوكمة المحلية واللامحورية.

ويمكن الاعتماد في هذا التقييم على تقارير متابعة المشاريع المنجزة بالولاية خلال الفترة 2011-2015.

1 2 القطاع الخاص:

- تقييم الاستثمارات المنجزة حسب القطاعات (ملحق رقم 3).
- تقييم تأثير الاستثمار الخاص على الانتاج والتشغيل والتصدير مع التعرض إلى الصعوبات التي تعيق تطور نسق الاستثمار والاجراءات والاصلاحات المتخذة.

ويمكن الاعتماد في هذا التقييم على تقارير متابعة الظرف الاقتصادي وتقارير هياكل التمويل والإحاطة.

1-3 تحليل تطور الوضع لاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالولاية للفترة 2011-2015 مقارنة بسنة 2010

- تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الجهوي بالاعتماد على كل المعطيات المتوفرة بما في ذلك التعداد العام للسكان والسكنى 2014 (ملحق رقم 4).
- التعرض الى أداء مختلف القطاعات ومدى تأثرها بالمرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد.
- إبراز أهم التحولات والتغييرات التي شهدتها الولاية مع ذكر العوامل الخصوصية والعرضية.

ويتم اعداد هذا التقييم من قبل اللجان الجهوية للمجلس الجهوي، بعد مدها من قبل المصالح الفنية الجهوية بالمعطيات والتقارير القطاعية ،ثم حوصلة أعمال هذه اللجان من قبل لجنة التخطيط والمالية.

وتتولى هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية) معاضدة عمل اللجنة في اعداد هذا التقييم بالتعاون مع المصالح الفنية المختصة وبدعم من طرف خبراء تضعهم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي على ذمة الولاية.

كما يتم عرض ومناقشة هذا التقييم على المستوى الجهوي تحت إشراف المجلس الجهوي مع تشريك الكفاءات الجهوية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني في إطار ورشة عمل موسعة.

المرحلة الثانية : خلال شهر سبتمبر 2015 : رسم الرؤية المستقبلية للتنمية واقتراح برنامج الاستثمار للفترة 2016-2020

تتولى اللجان الجهوية حوصلة التقارير الصادرة عن اللجان المحلية والمصالح الفنية الجهوية مع الاستفادة من المعطيات والتقارير والدراسات المنجزة حول الجهة والمتوفرة لدى المصالح الفنية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي. ويتضمن التقرير التأليفي لكل لجنة جهوية العناصر التالية:

1. تشخيص وضعية القطاع (المعطيات العامة)
2. نقاط القوة: الثروات المحلية، الميزات التفاضلية، الموارد البشرية، البنية التحتية، مستوى التنمية القطاعية، تأثير العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية
3. نقاط الضعف: الجانب المؤسساتي، الفاعلين على المستوى الجهوي، مناخ الأعمال، البنية التحتية، تأثير العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية، ...
4. اهم التوجهات المستقبلية مع التركيز على المجالات الواعدة والمنظومات الاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة والبحث على التكامل المجالي (الجهوي والوطني والإقليمي والدولي) والقطاعي.

كما تتولى اللجان الجهوية حوصلة التقارير القطاعية الجهوية المعدة في إطار لجان المجلس الجهوي من قبل لجنة التخطيط والمالية التي تتولى صياغة التقرير التأليفي العام حول تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاشكاليات التنموية بالجهة مع تشريك رؤساء ومقرري لجان المجلس الجهوي. ويتضمن هذا التقرير العناصر التالية:

1. تشخيص الوضع التنموي بالولاية من خلال ضبط الاشكاليات العامة والخصوصية (قطاعية أو محلية...)
2. تحديد الرؤية المستقبلية لاستراتيجية التنمية بالولاية على المدى المتوسط والبعيد مع الاخذ بعين الاعتبار التوجهات الواردة بالوثيقة التوجيهية للمخطط للفترة 2016-2020. علما وأن الرؤية الاستراتيجية لتنمية الجهة تتجاوز فترة المخطط.
3. تحديد اهم المحاور الاستراتيجية لتجسيم الرؤية على المدى المتوسط والبعيد.
4. ضبط الأهداف المرحلية لفترة المخطط 2016-2020.
5. توفير الشروط الموضوعية المطلوبة لتجسيم استراتيجية التنمية.

ويتم اعداد التقرير التأليفي للولاية لهذه المرحلة خاصة فيما يتعلق بتحديد الرؤية المستقبلية للتنمية والمحاور الاستراتيجية للمخطط بمعاضدة هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية) وبدعم من طرف خبراء تضعهم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي على ذمة الولاية.

تتم المصادقة على التقرير التأليفي العام حول تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاشكاليات التنموية بالولاية من قبل المجلس الجهوي بعد عرضه على استشارة جهوية موسعة في إطار ورشة عمل بمشاركة الاطراف الفاعلة المعنية من منظمات وطنية وكفاءات ومؤسسات ومكونات المجتمع المدني.

المرحلة الثالثة : 01 أكتوبر 2015 - 30 نوفمبر 2015: بلورة محتوى المخطط على مستوى الولاية ثم على مستوى الجهات الكبرى

3 ǂ بلورة محتوى مخطط التنمية على الصعيد الجهوي

3-1-1 القطاع العمومي

تتم بلورة محتوى مخطط التنمية بالاعتماد على:

- مقترحات اللجان المحلية والجهوية
- مقترحات المصالح الفنية الجهوية
- الدراسات والبحوث المتوفرة بالجهة

أما على مستوى اختيار المشاريع والبرامج التي سيتم ادراجها بالمخطط الجهوي للتنمية للولاية، تعتمد اللجان القطاعية الجهوية التمشي التالي:

- تجميع ودراسة مقترحات اللجان المحلية
- اثراء وتدعيم المقترحات المحلية بالاعتماد على مقترحات المصالح الفنية والدراسات والبحوث العلمية المتوفرة
- حوصلة المقترحات وتصنيفها بين مشاريع متواصلة ومشاريع جديدة يقع ترتيبها حسب الأولوية باعتبار أهميتها في تنمية الولاية.
- تتولى لجنة التخطيط والمالية الموسعة (بعد إضافة رؤساء ومقرري اللجان القطاعية الجهوية) ضبط محتوى المخطط من مشاريع وإجراءات وإصلاحات جديدة تساهم في تجسيم الأهداف التنموية للمخطط التي تم تحديدها في إطار الرؤية الاستراتيجية لتنمية الولاية.

ولضمان نقلة نوعية في مسار التنمية وحوكمتها بالجهات، تقوم لجنة التخطيط والمالية بالرجوع الى الاهداف الرئيسية للخطة التنموية الى إعادة تبويب المشاريع ذات الاولوية المقترحة حسب المحاور الرئيسية للخطة التنموية حسب صنفين من المشاريع:

***مشاريع تنموية عادية تنجز ضمن البرامج القطاعية** وذات انعكاس مباشر على المواطنين في تحسين ظروف عيشهم وتمكن من تطوير أداء القطاع ويقع تبويبها كما يلي:

- المشاريع الجهوية: وهي المشاريع التي تقع برمجتها وانجازها عن طريق الموارد الذاتية للمجلس الجهوي بما في ذلك البرنامج الجهوي للتنمية
- المشاريع ذات الصبغة الجهوية: المشاريع المرسمة بميزانيات الوزارات وتنجز عن طريق المجالس الجهوية باعتمادات محالة من قبل هذه الوزارات
- المشاريع البلدية: المشاريع التي تقع برمجتها وانجازها ضمن مخطط الاستثمار البلدي
- المشاريع الوطنية: المشاريع المرسمة بميزانية الوزارات والمؤسسات العمومية كاستثمارات مباشرة تنجز عن طريق الوزارات أو المؤسسات العمومية لفائدة جهة أو أكثر

***مشاريع خصوصية أو مهيكلة** تمكن من تحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الجهوية وهي مشاريع قطاعية أو متعددة القطاعات (تحتوي على عدة مكونات متناسقة) ذات انعكاس

تنموي يتجاوز المنطقة الواحدة أو القطاع الواحد أو المتدخل الواحد (قطاع عام وقطاع خاص وشراكة) ويحدث نقلة نوعية في المسار التنموي بالولاية أو المعتمدية.

ويهدف هذا التصنيف الجديد للمشاريع الى التمييز بين المشاريع القطاعية العادية والمشاريع المهيكلة القادرة على خلق نقلة نوعية في مسار التنمية على مستوى الجهة وذلك في إطار توزيع جديد للأدوار بين الجهات والقطاعات وإرساء حوكمة تنموية جهوية أفضل تعتمد تثمين الخصوصيات المحلية وتطوير المنظومات الاقتصادية بالجهات .

3-1-2 القطاع الخاص

أما بالنسبة لمحتوى المخطط في مجال الاستثمار الخاص فيتعين العمل على تثمين الخصوصيات المحلية والجهوية والاستفادة من القطاعات الواعدة والمجددة والانخراط في المنظومات الاقتصادية المتكاملة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمخطط.

وتتم بلورة محتوى مخطط التنمية من طرف لجنة التخطيط والمالية بمعاضدة هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية) وبدعم من طرف خبراء تضعهم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي على ذمة الولاية.

يتم عرض ومناقشة محتوى المخطط المقترح في إطار ورشة عمل جهوية بمشاركة الاطراف الفاعلة المعنية من كفاءات ومؤسسات ومنظمات وطنية ومكونات المجتمع المدني. ثم تتم المصادقة عليه من طرف المجلس الجهوي.

3 2 إعداد التقرير الجهوي الأولي للمخطط

بمعاضدة هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية) وبدعم من طرف خبراء توفرهم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ، تتولى لجنة التخطيط والمالية اعداد التقرير الجهوي الاولي للمخطط بالتركيز على اهم العناصر التالية:

- تقييم تطور الوضع التنموي على مستوى الولاية للفترة 2010-2015
- اشكاليات التنمية الجهوية
- الرؤية الاستراتيجية للتنمية الجهوية
- المحاور الرئيسية لخطة التنمية الجهوية

- برنامج الاستثمار المقترح للفترة 2016-2020
- توفير الشروط الضرورية لإنجاح الخطة

3 3 المصادقة على التقرير الجهوي الاولي للمخطط

يتم عرض التقرير الجهوي الاولي للمخطط المقترح في إطار استشارة جهوية ثم تتم المصادقة عليه من طرف المجلس الجهوي.

وتتولى دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية اعداد تقرير تأليفي على مستوى الجهات الكبرى بالاعتماد على مشاريع مخططات الولايات المعنية يتضمن العناصر التالية :

- تقييم تطور الوضع التنموي على مستوى الجهة الكبرى
- عرض لإشكاليات التنمية على مستوى الجهة الكبرى
- الرؤية الاستراتيجية للتنمية على مستوى الجهة الكبرى
- المحاور الرئيسية لخطة التنمية على مستوى الجهة الكبرى
- برنامج الاستثمار المقترح للفترة 2016-2020 على مستوى الجهة الكبرى خاصة في ما يتعلق بالمشاريع المهيكلة.

ملحق عدد 1

جدول تقدم إنجاز المشاريع العمومية لسنوات 2011-2015

الانجاز المالي

الولاية: بالمليون دينار

	القطاع	التكلفة	الدفوعات الى غاية 2014	تقديرات الدفوعات 2015	المجموع	الدفوعات المتبقية	الملاحظات
1	الفلاحة						
2	الصيد البحري						
3	البريد						
4	الإتصالات						
5	التنوير						
6	التربية						
7	التعليم العالي						
8	التكوين المهني والتشغيل						
9	الطفولة						
10	الثقافة						
11	الشباب والرياضة						
12	الشؤون الإجتماعية						
13	المرأة						
14	التجارة						
15	الصحة						

القطاع		التكلفة	الدفوعات الى غاية 2014	تقديرات الدفوعات 2015	المجموع	الدفوعات المتبقية	الملاحطات
16	الصناعة						
17	التجهيز						
18	التطهير						
19	البيئة						
20	حماية المدن من الفيضانات						
21	الماء الصالح للشراب						
22	الطرقات والمسالك						
23	أملاك الدولة						
24	الداخلية						
25	المالية						
26	العدل						
27	السياحة						
28	النقل						
29	وكالة حماية الشريط الساحلي						
30	وكالة التصرف في النفايات						
31	البلديات						
32	وكالة التهذيب والتجديد العمراني						
33	التنمية المندمجة						
34	البرنامج الجهوي للتنمية						
35	قطاعات اخرى						
المجموع							

ملحق عدد 2

متابعة تقدم انجاز المشاريع العمومية إلى موفى 2015

الولاية :

بالمليون دينار

	القطاع	مشاريع لم تنطلق		مشاريع بصدد الدراسة		مشاريع بصدد الاعلان عن طلب العروض		مشاريع بصدد الانجاز		مشاريع انتهت		مشاريع تلاقي صعوبات		المجموع	
		العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة
قطاعات الانتاج	الفلاحة														
	البريد والاتصالات														
	التنوير														
	النقل														
	المجموع (1)														
التنمية البشرية والاجتماعية	التربية														
	التعليم العالي والبحث العلمي														
	التكوين المهني والتشغيل														
	الطفولة														
	الثقافة														
	الصحة														
	الشؤون الإجتماعية														
	الشباب والرياضة														
	المجموع (2)														
البنية الأساسية	المناطق الصناعية														

	القطاع	مشاريع لم تنطلق		مشاريع بصدد الدراسة		مشاريع بصدد الاعلان عن طلب العروض		مشاريع بصدد الانجاز		مشاريع انتهت		مشاريع تلاقي صعوبات		المجموع	
		العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة
	السياحة														
	الماء الصالح للشراب														
	طرقات وجسور ومسالك														
	التطهير														
	البيئة														
	حماية المدن من الفيضانات														
	السكن														
	البرامج الخصوصية														
	تأهيل الأحياء الشعبية														
	البلديات														
	التجارة														
	مختلفات (بناءات إدارية)														
	المجموع (3)														
	المجموع (1+2+3)														

ملحق عدد 3

جدول استثمارات القطاع الخاص لسنوات 2011-2015

الولاية: الوحدة: أ د

	القطاع	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	المجموع	الملاحظات
1	الفلاحة							
2	الصيد البحري							
3	الصناعات المعملية							
4	السياحة							
5	الصناعات التقليدية							
6	النقل							
7	السكن							
8	التعليم والتكوين							
9	الطفولة والرياضة والثقافة							
10	التجارة							
11	الصحة							
12	خدمات بيئية							
13	أنشطة أخرى							
	المجموع							

ملحق عدد 4

تطور اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالولاية

1- مؤشرات ديمغرافية

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان فى غرة جويلية (بالألف)						
نسبة النمو السكانى (%)						
نسبة السكان بالوسط الحضري						

2- التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد التلاميذ بالتعليم الاساسى (بالألف)						
نسبة الانقطاع عن التعليم الأساسي						
عدد التلاميذ بالتعليم الثانوى (بالألف)						
نسبة الأمية (10 سنوات فما فوق)						
عدد المتحصلين على شهادة الباكالوريا						
عدد مراكز التكوين المهنى						
عدد التلاميذ بمراكز التكوين المهنى						
عدد الطلبة (بالألف)						
عدد مؤسسات التعليم العالى						
عدد مدرسى التعليم العالى صنف أ (استاذ وأستاذ محاضر)						
عدد مراكز البحث العلمى						
عدد وحدات ومخابر البحث						

3- الصحة

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستشفيات الجهوية						
عدد تجهيزات السكانار والتصوير عبر الرنين المغناطيسي						
عدد الأسرّة لكل ألف ساكن						
عدد السكان للطبيب الواحد						
عدد أطباء الاختصاص بالقطاع العمومي						
عدد أطباء الاختصاص بالقطاع الخاص						
عدد المصحات الخاصة						
عدد الاسرة بالمصحات الخاصة						
نسبة المنخرطين في المنظومة العمومية للتأمين على المرض						

4-ا لرياضة والشباب والطفولة والثقافة

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد دور الشباب						
عدد دور الثقافة						
عدد المكتبات العمومية						
عدد الملاعب المعشبة						
عدد القاعات المغطاة						

5- التحويلات الاجتماعية

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العائلات المعوزة (الالف)						
عدد عمال الحضائر (الالف)						
معدل الاستثمارات العمومية للفرد الواحد						
تحويلات المواطنين المقيمين بالخارج (بالألف دينار)						

6- التشغيل والتنمية

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان النشيطون (15 سنة فما فوق)						
نسبة النشاط (%)						
نسبة النشاط لدى الإناث (%)						
نسبة النشاط لدى الذكور (%)						
نسبة النشطين في قطاع الفلاحة والصيد البحري (%)						
نسبة النشطين في قطاع الصناعة (%)						
نسبة النشطين في قطاع الخدمات (%)						
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)						
نسبة البطالة لدى اصحاب الشهائد العليا (%)						
عدد الجمعيات التنموية الناشطة						
عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثة						
عدد المنتفعين بالية اعتماد الانطلاق						
عدد المشاريع في اطار التعاون الدولي						
عدد المشاريع في اطار التعاون الدولي اللامركزي						

7- البنية الأساسية والبيئة

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة تعبئة الموارد المائية						
نسبة التزود بالماء الصالح للشراب						
المساحات السقوية العمومية والخاصة (ألف هك)						
مساحة المناطق الصناعية (هك)						
طاقة الإيواء السياحي (ألف سرير)						
الطرقات السيارة (كلم)						
الطرقات المرقمة المهيئة (%)						
طاقة استيعاب المطارات (مليون مسافر)						
نسبة الأسر المرتبطة بالأنترنات						
عدد المصبات المراقبة						
عدد المصبات العشوائية						
نسبة الربط بشبكات التطهير						
قرارات هدم البناءات الفوضوية						

تصنيف المشاريع:

م0	**مشاريع متواصلة**
م1	**مشاريع مدروسة وممولة**
م2	**مشاريع مدروسة وبصدد البحث على التمويلات**
م3	**مشاريع بصدد الدراسة**
م4	**أفكار مشاريع**

الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

منهجية إعداد المرحلة الثانية والثالثة لمخطط التنمية للفترة 2016-2020

على الصعيد الجهوي

16 نوفمبر 2015

I. المرحلة الثانية: رسم الرؤية المستقبلية وإستراتيجية التنمية

1. تشخيص الواقع التنموي بالجهة

يتم إعادة بلورة **أهم ما ورد بالمرحلة الأولى من إعداد المخطط (مرحلة التشخيص) باعتماد التمشي الوارد بالوثيقة التوجيهية.**

ويعتمد في هذا الإطار إبراز أهم النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي بالجهة وقدرته التشغيلية
- مساهمة الاستثمارات بالجهة في المجهود التنموي (محدودية نجاعة الاستثمار العمومي، جاذبية الجهة بالنسبة للاستثمار الخاص، اللوجستية، الربط بالميناء والمناطق اللوجستية،...)
- مؤشرات التنمية بالجهة
- الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة بالجهة
- تحليل الوضع الاجتماعي والتنمية البشرية بالجهة (التعليم ،الثقافة والرياضة، دور المرأة، المواطنين بالخارج، الخدمات الصحية، النقل في الجهة، السكن الاجتماعي،..)
- الموارد الطبيعية وحماية البيئة
- الجهة في محيطها الخارجي

ويتم إفراد القطاع الخاص بتحليل لأدائه وحركيته وإبراز المنظومات الاقتصادية المتاحة والمجالات الواعدة لتطويره ومدى مساهمته في بعث المؤسسات وإحداثات الشغل وتطوير التصدير في علاقة بالمعوقات والصعوبات التي تحد من الرفع في مساهمته واندماجه في الدورة الاقتصادية بالجهة.

2. الرؤية المستقبلية

يتم تحديد النظرة الاستشرافية لتحقيق مستقبل أفضل للتنمية بالجهة وتجسيم التوجهات الوطنية الواردة بالوثيقة التوجيهية حسب خاصية كل جهة **لا سيما الحوكمة الرشيدة والإصلاحات وتطوير وهيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية و التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي وتجسيم طموح الجهات وتحقيق التنمية المستدامة.**

3. إستراتيجية التنمية

تم خلال إعداد الوثيقة التوجيهية تحديد 5 محاور إستراتيجية للتنمية خلال المرحلة القادمة. وسيتم اعتماد هذه المحاور في إعداد المرحلة الثانية والثالثة لمخطط التنمية على المستوى الجهوي مع مراعاة خصوصيات الجهة:

1. **الحوكمة الرشيدة والإصلاحات**
2. **هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية**
3. **التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي**
4. **تجسيم طموح الجهات**
5. **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**

وقع ضبط الأهداف المرحلية لفترة المخطط التنموي 2016-2020 لتجسيم المحاور الإستراتيجية الخمسة للتنمية.

يتم تحليل كل محور مع مراعاة خصوصيات الجهة بإبراز السياسات والبرامج والإشكاليات الفرعية والشروط الموضوعية لتحقيق الهدف على النحو التالي:

المحور الاستراتيجي1: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات				
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية (التحديات والإجراءات المصاحبة)**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: دور الجهة في تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة (مكافحة الفساد، دور المواطن،..)				
هد ف عدد 2: دور الجهة في الإصلاح (الإدارة، المنظومات القائمة، الإصلاحات القطاعية، ..)				
هدف عدد 3: ما يمكن اقتراحه حسب خصوصيات الجهة				

المحور الاستراتيجي2: هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية				
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية (التحديات والإجراءات المصاحبة)**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية				
هد ف عدد 2: دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال				
هد ف عدد 3: دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية				
هد ف عدد 4: الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة				
هدف عدد 5: ما يمكن اقتراحه حسب خصوصيات الجهة				

المحور الاستراتيجي3: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي				
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية (التحديات والإجراءات المصاحبة)**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: التنمية البشرية				
هد ف عدد 2: النهوض الاجتماعي				
هد ف عدد 3: الارتقاء بمؤشر التنمية				
هدف عدد 4: ما يمكن اقتراحه حسب				

المحور الاستراتيجي4: تجسيم طموح الجهات				
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية (التحديات والإجراءات المصاحبة)**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هد ف عدد 1: دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها				
هد ف عدد 2: تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي				
هد ف عدد 3: تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية				
هدف عدد 4: ما يمكن اقتراحه حسب خصوصيات الجهة				

المحور الاستراتيجي5: الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة				
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية (التحديات والإجراءات المصاحبة)**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هد ف عدد 1: تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية				
هد ف عدد 2: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية				
هد ف عدد 3: حماية الثروة الطبيعية				
هد ف عدد 4: حماية البيئة والمحيط				
هد ف عدد 5: الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية				
هدف عدد 6: ما يمكن اقتراحه حسب خصوصيات الجهة				

4. المنهجية المقترحة لتنظيم الأعمال

تتولى لجنة التخطيط والمالية إعداد مشروع وثيقة ثم يقع تنظيم ورشة موسعة للمناقشة والإثراء وذلك بمشاركة رؤساء ومقرري اللجان الجهوية للمجلس الجهوي ويحضرها ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية والخبرات والكفاءات المتوفرة بالجهة ومؤسسات ومكونات المجتمع المدني. ويتم عرضها على أنظار المجلس الجهوي للمصادقة.

II. المرحلة الثالثة: بلورة المشاريع المقترحة على مستوى الجهة

أ -القطاع العمومي

1. تجميع المشاريع

تضبط قائمة المشاريع المقترحة بالاعتماد على:

- المشاريع المتواصلة **باستثناء المشاريع التي لم تنطلق بعد ولا تجسم الرؤية الإستراتيجية،**
- مقترحات اللجان المحلية والجهوية،
- الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة.

2. انتقاء المشاريع

تقوم لجنة التخطيط والمالية بضبط المشاريع المتواصلة وانتقاء المشاريع الجديدة المقترحة بالرجوع إلى الأهداف الخصوصية للخطة التنموية ***مع مراعاة الأولوية حسب المعايير التالية*** :

- أهمية ونجاعة المشروع في تحقيق الهدف،
- إصلاح وتأهيل المنظومة الحالية للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
- مشاريع ضرورية يمثل انجازها شرطا لإحكام انجاز مشاريع أخرى منجزة أو بصدد الإنجاز،
- مشاريع مهيكلة تدعم الترابط والتكامل بين المعتمديات والجهات،
- مشاريع تساهم في تجاوز إشكاليات خصوصية حادة ببعض المناطق،
- مشاريع تحترم المنظومات البيئية وتدعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر،
- مشاريع تساعد على تحقيق التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي (التعليم، الثقافة، الرياضة، المرأة، المواطنين بالخارج، الخدمات الصحية،..).

3. تبويب المشاريع المقترحة

ترتب المشاريع المتواصلة والجديدة على مرحلتين:

3.1. حسب محاور وأهداف إستراتيجية التنمية بالجهة:

	المحور الاستراتيجي (من 01 إلى 05)					
الأهداف الخصوصية خلال المخطط	قائمة المشاريع	القطاع	الكلفة (أ.د)	الاستثمار خلال فترة المخطط (أ.د)	النتائج المرتقبة	الملاحظات
هدف عدد1	مشروع 1					
	...					
	مشروع n					
	....					
هدف n	مشروع 1					
	...					
	مشروع n					

3.2. مشاريع قطاعية ومشاريع خصوصية أو مهيكلة:

تقوم لجنة التخطيط والمالية بإعادة تبويب المشاريع حسب صنفين من المشاريع ويهدف هذا التصنيف الجديد للمشاريع إلى التمييز بين المشاريع القطاعية العادية والمشاريع المهيكلة القادرة على خلق نقلة نوعية في مسار التنمية على مستوى الجهة وذلك في إطار توزيع جديد للأدوار بين الجهات والقطاعات وإرساء حوكمة تنموية جهوية أفضل تعتمد تثمين الخصوصيات المحلية وتطوير المنظومات الاقتصادية بالجهات.

3.2.1. مشاريع تنموية قطاعية عادية

وهي المشاريع التنموية التي تنجز ضمن البرامج القطاعية وذات انعكاس مباشر على المواطنين في تحسين ظروف عيشهم وتمكن من تطوير أداء القطاع ويقع تبويبها كما يلي:

- **المشاريع الجهوية:** وهي المشاريع التي تقع برمجتها وانجازها عن طريق الموارد الذاتية للمجلس الجهوي بما في ذلك البرنامج الجهوي للتنمية
- **المشاريع ذات الصبغة الجهوية:** المشاريع المرسمة بميزانيات الوزارات وتنجز عن طريق المجالس الجهوية باعتمادات محالة من قبل هذه الوزارات
- **المشاريع البلدية:** المشاريع التي تقع برمجتها وانجازها ضمن مخطط الاستثمار البلدي
- **المشاريع الوطنية:** المشاريع المرسمة بميزانية الوزارات والمؤسسات العمومية كاستثمارات مباشرة تنجز عن طريق الوزارات أو المؤسسات العمومية لفائدة جهة أو أكثر

3.2.2. مشاريع خصوصية أو مهيكلة

وهي المشاريع القطاعية أو متعددة القطاعات (تحتوي على عدة مكونات متناسقة) تمكن من تحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية للتنمية الجهوية ذات انعكاس تنموي يتجاوز المنطقة الواحدة أو القطاع الواحد أو المتدخل الواحد (قطاع عام وقطاع خاص وشراكة) ويحدث نقلة نوعية في المسار التنموي بالولاية أو المعتمدية.

4. المنهجية المقترحة

تتولى لجنة التخطيط والمالية إعداد مشروع محتوى المرحلة الثالثة ثم يقع تنظيم ورشة موسعة للمناقشة والإثراء وذلك بمشاركة رؤساء ومقرري اللجان الجهوية للمجلس الجهوي ويحضرها ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية والخبرات والكفاءات المتوفرة بالجهة ومؤسسات ومكونات المجتمع المدني. وتعرض وثيقة محتوى المرحلة الثالثة على أنظار المجلس الجهوي للمصادقة.

ب – القطاع الخاص

وفي مجال الاستثمار الخاص يتم العمل على تثمين الخصوصيات المحلية والجهوية من خلال استغلال كل الموارد والإمكانيات المتاحة والمجددة مع استشراف مجالات جديدة من شأنها أن توفر فرص تنموية إضافية.

ويمكن تقدير مجهود القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل من خلال تحديد المشاريع في:

- القطاعات الواعدة والمجددة،
- التعاون والشراكة بين الاستثمار الخارجي والقطاع الخاص،
- التعاون والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- المنظومات الاقتصادية المتكاملة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمخطط،
- ترتقي بمؤشرات التنمية البشرية (تطوير منظومة الصحة والتعليم...)،
- تدعم عمل المرأة وذوي الاحتياجات الخصوصية،
- تشجع التونسيين بالخارج على الاستثمار،
- تدعم البعد الثقافي والشبابي والرياضي.

المنهجية المقترحة

تتولى لجنة مختصة مكونة من ممثلي القطاع الخاص بالجهة إعداد مشروع محتوى المرحلة الثا لثة ثم يقع تنظيم ورشة موسعة للمناقشة والإثراء وذلك بمشاركة رؤساء ومقرري اللجان الجهوية للمجلس الجهوي ويحضرها ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية والخبرات والكفاءات المتوفرة بالجهة ومكونات المجتمع المدني.

III. إعداد التقرير الجهوي ألتأليفي للمخطط

تتولى لجنة التخطيط والمالية إعداد التقرير الجهوي الأولي للمخطط يحتوي على العناصر التالية:

1. تقديم موجز للولاية يتضمن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (لا يتعدى الصفحتين)
2. تشخيص الوضع التنموي على المستوى الكمي والمادي
3. الرؤية الإستراتيجية للتنمية الجهوية
4. المحاور الرئيسية لخطة التنمية المدرجة بالوثيقة التوجيهية
5. برنامج الاستثمار العمومي المقترح للفترة 2016-2020
6. قائمة المشاريع حسب التصنيف المقترح بالمرحلة الثالثة
7. جذاذات المشاريع الخصوصية والمشاريع المهيكلة
8. الشروط الضرورية لإنجاح الخطة
9. الملاحق

يعرض التقرير الجهوي التأليفي للمخطط المقترح في إطار استشارة جهوية ثم يصادق عليه من طرف المجلس الجهوي.